مؤتمر «مستقبل السوق المالي وآفاق تطويره» ينطلق اليوم

تقرير: غياب المحفزات والترقب وراء تراجع مؤشرات البورصة

قال تقرير اقتصادي متخصص إن سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أنهى تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع في مؤشراته كافة مع غياب المحفزات الفنية الداعمة والترقب لما يمكن أن تخلص إليه نقاشات اللجنة المالية في مجلس الأمة بخصوص التعديل على قانون هيئة أسواق المال.

وأضاف تقرير شركة (الأولى) للوساطة المالية الصادر أمس أن السوق أغلق تداولاته نهاية الأسبوع الماضي على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 11ر8 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6550 نقطة و67ر1 نقطة للوزني و17ر5 نقطة ل(كويت 15).

وأوضح أن التعاملات شهدت تذبذبا مدفوعا بالنشاط المضاربي الذي قاد الى ضغوطات بيعية لشريحة واسعة من الأسهم خصوصا الشعبية وكذلك التي سجلت ارتفاعات سابقة وكان بالامكان من خلالها جني ارباح.

وذكر أن العديد من الأسهم القيادية تعرضت الى الخسائر بنسب متفاوتة وبدا ذلك واضحا منذ جلسة الافتتاح مع تعرض سهم شركة اتصالات منتقلة الى التراجع في أول حالة طبقت لجنة السوق عليها قرارها بشأن عدم تفسخ الاسهم مع التوزيعات النقدية للشركة التي عقدت جمعيتها العمومية الثلاثاء في وقت جاء فيه اداء الاسهم الصغرى بعيدا عن الضغوط التي تعرضت لها الاسهم القيادية.

وبين تقرير (الأولى) انه رغم ارتفاع موجة البيوعات التي شهدها بعض الاسهم التشغيلية والقيادية في الجلسة الثانية استعاد المؤشر الوزني للبورصة

■ **التعاملات شهدت تذبذباً مدفوعاً بالنشاط المضاربي الذي قاد إلى ضغوطات بيعية لشريحة واسعة من الأسهم**

ومؤشر (كويت 15) بعضا من خسائرهما مع نشاطهما الصعودي.

وقال إن موجة التراجع في هذه الجلسة استمرت مسيطرة على المؤشر السعري الذي فقد 35 نقطة مدفوعة بالعمليات المضاربية والضغوطات البيعية على العديد من الاسهم بينما استمر الترقب والحذر مسيطرين على غالبية المتعاملين في السوق وفي مقدمتهم المحافظ وصناع السوق الرئيسيين لما يمكن أن تفرزه الأيام المقبلة بخصوص تعديلات قانون هيئة اسواق المال التي تشهد جدلا واسعا بخصوصها.

ولفت الى أن جلسة الثلاثاء اوقف فيها المؤشر السعري موجة التراجعات التي يتعرض لها منذ تعاملات الأسبوع قبل السابق على التوالي بينما أسهمت الضغوطات الموجهة نحو بعض الاسهم القيادية في تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 في وقت تراجعت فيه مستويات السيولة إلى معدلات متدنية بلغت في هذه الجلسة 14 مليون دينار كويتي فقط.

وأشار التقرير الى أن مؤشرات البورصة أغلقت جلسة الأربعاء على ارتفاع مدعومة بموجة الشراء الانتقائي على عموم الاسهم التي تم التداول عليها لاسيما الاسهم الخدمية التشغيلية في الوقت الذي ساهمت فيه احدى المجموعات الاستثمارية في عودة النشاط على بعض الأسهم.

وقال إنه النشاط الايجابي في حركة المؤشرات لم يوقف تراجع مستويات السيولة التي سجلت في هذه الجلسة مستويات قياسية من التراجع بعد أن وصلت قيم تعاملات البورصة في تلك الجلسة إلى مستويات ضعيفة من السيولة بقيمة 7ر13 مليون دينار وهو أقل معدل للسيولة تسجله تداولات البورصة الكويتية منذ بداية العام فيما تراجعت معظم اسواق الأسهم الخليجية في الجلسة نفسها.

وذكر أن تعاملات البورصة لم تشهد محفزات فنية يمكن ان تدعم حركة المؤشرات ويمكن القول ان المحفزات الموجودة ويتحرك عليها السوق منذ فترة فقيرة وفقدت وهجها خصوصا اعلانات البيانات المالية السنوية لاسيما مع تأخر افصاح العديد من الشركات التي لم تعلن عن بياناتها الفصلية عن العام الماضي.

واشار الى ان الأسهم القيادية استحوذت على الحصة الاكبر من تعاملات البورصة واستقطبت هذه الشريحة نسبة كبيرة من اجمالي السيولة المتداولة ومن احجام التداولات وفي مقدمتها شركة الاتصالات الكويتية (فيفا).

وقال تقرير (بيان للاستثمار) إن عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) التي أعلنت عن نتائجها المالية لعام 2014 بلغ 85 شركة فقط من أصل 191 محققة حوالي 1ر28 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 9ر1 في المئة عن نتائج الشركات نفسها لعام 2013.

وأضاف ان قطاع البنوك شغل المركز الأول بين قطاعات السوق من حيث حجم الارباح المحققة حتى الآن وبلغ اجمالي الارباح المحققة للقطاع 3ر672 مليون دينار ما نسبته 4ر52 في المئة من اجمالي الارباح المحققة للسوق ككل.

وأوضح التقرير أن قطاع الاتصالات شغل المرتبة الثانية بعد ان بلغت أرباح الشركات المدرجة فيه 3ر280 مليون دينار بنسبة 8ر21 في المئة من أرباح الشركات المعلنة.

وذكر أن السوق أنهى تعاملات أول أسابيع مارس الجاري على تراجع لجهة اغلاق مؤشراته الثلاثة متأثرا بموجة البيع التي طالت الكثير من الأسهم المدرجة لاسيما الأسهم القيادية والتشغيلية التي شهدت أسعارها ارتفاعات متفاوتة في الأسابيع السابقة.

وبين أن مجموعة من العوامل تضافرت واستمرت بالضغط على مجريات التداول في السوق منها عدم توافر محفزات جديدة من أجل عودة النشاط وتحقيق النمو وهو ما تسبب في ضعف السيولة الموجهة الى السوق.

وقال تقرير (بيان للاستثمار) إن تأخر الشركات في الإعلان عن نتائجها المالية لعام 2014 اثر في وضع السيولة اذ لم تتبق سوى ثلاثة أسابيع على انتهاء مهلة الافصاح في حين لم تعلن ما يقرب من 56 في المئة من الشركات المدرجة حتى الآن عن نتائجها.

وأشار الى انه بنهاية الأسبوع الماضي بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي وعددها 191 شركة 9ر28 مليار دينار بانخفاض قدره 9ر395 مليون دينار تقريبا أي ما نسبته 1ر35 في المئة عن قيمتها في الأسبوع قبل الماضي وبلغت آنذاك 33ر29 مليار دينار.

وينطلق مؤتمر (مستقبل السوق المالي وآفاق تطوير البورصة) اليوم تحت رعاية نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج ومشاركة هيئة أسواق المال واقتصاديين ومتخصصين من أصحاب الخبرة.

وقالت اللجنة المنظمة في بيان صحافي أمس إن المؤتمر يكتسب أهمية كبيرة لاسيما أنه سيطرح مبادرة وطنية هي الاولى من نوعها وتقدم حلا شاملا للأزمة التي تكبل الاقتصاد الكويتي وجعلت من السوق المالي طاردا للمستثمر المحلي.

وذكر البيان أن المبادرة «سيقدمها الرئيس التنفيذي لشركة بيت الأوراق المالية أيمن بودي وتتضمن مرتكزات عملية وهندسة مالية فريدة تحقق نقلة نوعية للاقتصاد القابع تحت تداعيات الأزمة منذ سبعة عوام وبأقل تكلفة مالية ممكنة».

وأوضح أن الخبير الاقتصادي علي الرشيد البدر «الذي يعد أحد ابرز الاقتصاديين ومن أصحاب الخبرة المشهود لهم سيقدم رؤية تشخيصية للواقع وحلولا ومقترحات عملية حول مستقبل السوق المالي وآفاق تطوير البورصة».

■ **النشاط الإيجابي في المؤشرات لم يوقف تراجع السيولة الذي سجل مستويات قياسية من التراجع**

البورصة تواصل تذبذبها

وذكر أن المؤتمر سيشهد مشاركة نخبة من رواد العمل المالي الاستثماري محليا واقليميا وعالميا سواء التقليدي او الاسلامي مشيرا الى ان الجلسة الأولى سيديرها الرئيس الأسبق لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن والرئيس التنفيذي الأسبق لبنك الخليج الدكتور يوسف العوضي.

وبين أن هيئة اسواق المال ستشارك ايضا في المؤتمر فضلا عن وجود حضور مميز لعدد من الجهات والدوائر الرسمية والاقتصادية في الدولة وجمعيات متخصصة اضافة الى شركات عالمية رائدة في ادارة الأصول والثروات.

ونقل البيان عن رئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر خالد محمد المطوع قوله إن مجتمع الأعمال والاقتصاد يتطلع الى أن يكون المؤتمر نقطة بداية «نرد الى اقتصادنا بصيرته».

وأضاف المطوع أن أهمية السوق المالي لم تعد تقتصر على عملية صعود او انخفاض مؤشرات التداول بل تخطت المفاهيم الضيقة المتمثلة بتحقيق الأرباح أو وجود فرصة استثمارية.

وأوضح أن السوق مصدر مهم وركيزة أساسية للاقتصاد من خلال التمويل الذي توفرها للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعية والتشغيلية من خلال عمليات زيادات رأس المال أو الاكتتابات بهدف التوسع أو الادراج.

وذكر أن القطاع المالي يمثل ركنا اساسيا في الاقتصادات العالمية وعليه ترتكز اقتصادات كبرى في شتى انحاء العالم مبينا ان سمعة دول تحقق من الخدمات التي تقدمها مليارات الدولارات في شكل عمولات واستشارات.

بدعم «الإقليمية» و «راكوميسكو غروب» و «القصور الحديثة»

معرض العقارات الكويتية والدولية ينطلق غداً الإثنين بمشاريع محلية وخليجية ومشاركة 40 شركة عقارية

أعلنت شركة إكسبو سيتي للتنظيم المعارض والمؤتمرات عن انتهاء الاستعدادات الأخيرة لإطلاق معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الاكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق والذي سينطلق غدا الاثنين بمشاركة 40 شركة عقارية محلية وخليجية تعرض مشاريع كبيرة وحديثة على السوق الكويتي.

وقال المدير التنفيذي في الشركة إيهاب زكري ان الشركة استقطبت خلال هذا المعرض أكبر الشركات العقارية في السوق والتي تقدم منتجات عقارية كبيرة تلقى اهتمام واستقطاب المستثمرين الكويتيين.

ولفت زكري إلى أن معرض العقارات الكويتية وفي نسخته الحالية يشارك فيه 40 شركة عقارية تقدم مجموعة مشاريع عقارية كبيرة ومميزة تطرح لأول مرة في السوق الكويتي.

وأشار زكري إلى ان إقامة المعرض خلال شهر مارس يعتبر اختيارا مناسبا والذي يعد أفضل توقيتات المعارض العقارية، مشيرا إلى أن جميع دورات معرض العقارات الكويتية والدولية السابقة وبحسب مؤشر الحضور والمبيعات تبين ان المستثمر الكويتي مهتم وبشكل كبير بشراء العقارات الخارجية.

أعلنت شركة «دعم الإقليمية» مشاركتها بالحدث العقاري الأبرز والأكبر في الكويت على الإطلاق معرض العقارات الكويتية والدولية الذي تنظمه شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 9 إلى12مارس المقبل في فندق الريجنسي بمشاركة 40 شركة عقارية محلية وخليجية تحت سقف واحد.

وقال رئيس مجلس الإدارة في شركة دعم الإقليمية الدكتور نامي التامي إن الشركة ارتأت المشاركة بمعرض (من خلال شركة الدعم المالكة لعدة مشاريع واهمها بجمهورية البوسنة والهرسك.

وبين ان المجتمع الكويتي يرغب بالتملك بجمهورية البوسنة والهرسك لمعايير عدة اهمها انها تقع في قلب اوروبا وتتميز بجمال الطبيعة الساحرة وكذلك الأمن والأمان والنظافة واهم من ذلك كله ان سكانها السواد الاعظم مسلمين.

وأفاد نامي بان هناك رغبة متنامية بالتملك في إتحاد جمهورية البوسنة والهرسك كانت واضحة من خلال مشاركة الشركة السابقة في المعارض

وأضاف «تطمح الشركة لتقديم منتج متميز من خلال جودة البناء والخدمات والمواقع المتميزة في إتحاد جمهورية البوسنة والهرسك وأننا نتطلع كمجموعة ان نكون رواد في مجال العقارات بإتحاد جمهورية البوسنة والهرسك لطرح منتجات تلبي رغبة العميل».

واختتم التامي ان الشركة لها خطط استراتيجية في المستقبل القريب وطرح مشاريع كبرى من منتجعات وفنادق وفلل مميزة وباسعار منافسة علما انها هي المالك والمطور وترتكز تحت معايير الجودة في البناء وسعر تنافسي.

أعلنت شركة راكو مسكو غروب للتطوير العقاري عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية والمقام في فندق الريجنسي خلال الفترة من 9 إلى 12 مارس الجاري من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات.

وقالت مساعد مدير التسويق وديان المقلد ان الشركة ستقوم بالمشاركة في المعرض من خلال «طرح مشروع شاليهات كوت في الخيران، وذلك بعد ان حققت نجاحا كبيرا لمشروع مرميد الذي كان يحمل شعار «الخيران واجهة الكويت للاستثمار والاستجمام».

واشارت المقلد إلى أن مشروع كوت عبارة عن منتجع كامل بموقع متميز، بالاضافة إلى أنه يتمتع بإطلالة مباشرة على الخور، وكذلك وجود خدمات متكاملة وبتصاميم تحمل طابع الكويت القديم ورفاهية الحاضر.

ولفتت المقلد إلى أن المستثمر الكويتي يبحث دائما عن المشاريع الجديدة والمميزة التي تلبي احتياجاته والتي ترقى إلى طموحه وهذا ما يتوافر في المشروع الذي تقوم بتسويقه حاليا خلال فترة المعرض.

واختتم المقلد حديثها قائلة «نسعى أن نقدم منتجا عقاريا مميزا في السوق الكويتي، ونبحث دائما في أن تكون مشاريع الشركة تلقى اقبالا جميع المستثمرين العقاريين الباحثين عن التميز».

ودعت المقلد جميع المستثمرين التعرف على المشروع خلال فترة المعرض، حيث ان موقع وتصاميم المشروع سيفرضان نفسهما على راغبي التميز العقاري في الخيران.

من جانب آخر قال مدير عام شركة القصور الحديثة محمد فتحي لإدارة و تطوير الأراضي و العقارات بمشاركة الشركة في معرض العقارات الكويتية والدولية والذي سيقام في فندق الريجنسي في الفترة من 9 إلى 12 مارس 2015.

أكد على أن الشركه قد بدأت في توسيع أهدافها التسويقيه مع إستمرارية تسويق مشاريعها داخل الجمهوريه التركيه والتي تعد أحد أقوي الأسواق العقاريه في العالم الآن لاسيما لدول مجلس التعاون الخليجي لما تتمتع به من إمكانيات هائلة و تسهيلات في التملك المباشر للوحدات العقارية.

كما ستبدأ الشركه خلال المعرض في فتح باب الحجز للتسويق اراضي في الشارقه و عجمان بالإضافة عن البدء في تسويق مشاريعها في المملكة المتحدة.

وتابع «تفخر الشركة بوكالتها الحصرية لشركة من أكبر خمسة شركات عقاريه داخل المنطقة، شركة سوسجينتش بابي للإنشاءات والتي تطرح وحدات شقق مشروع تركواز إيظر والذي يعد أفخم مشروع يجري تنفيذه حاليا بالمنطقة لاسيما وأنه الوحيد من نوعه الذي يحتوي على بانوراما وبإطلالة فريدة من نوعها على بحر إيجه و جزر اليونان، كما أنه يتميز بتعددية مساحات وحداته من غرفه و غرفتان و ثلاث غرف.

وتابع « تطرح الشركة خلال المعرض مشروع فيلات التخبة فيبا فيلا و الذي يعد الأفخم من نوعه بالمنطقة نظرا للخصوصية العالية التي يتمتع بها حيث يشكون المشروع من 11 فيلا مخصص لكل فيلا حمام سباحة خاص و موقف سيارات خاص و حديقة خاصة إلى جانب تنوع المساحات حيث تبدأ من 490 م2 إلى 560 م2 كما روعي في تصميم الفيلات تنفيذ الطابع الخليجي من المساحات الكبيرة في الغرف و تعددية الحمامات الى جانب مساحات التراس الكبيره والمطبخ التحضيري الأمريكي المتفصل.

كما تباشر الشركه خلال المعرض طرح مشروعها الجديد شقق الحمراء و الذي يعد مفاجأه بيعيه بالسوق الكويتي.

إيهاب زكري

محمد فتحي

نامي التامي

وديان

من خلال ترسيخ أعلى المعايير المهنية والحصافة في إدارة المخاطر

المرزوق: «بيتك» ملتزم بالمهنية فيما يتعلق بمنح الائتمان

اكد رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق التزام "بيتك" تماما باقصى درجات المهنية فيما يتعلق بمنح الائتمان من خلال ترسيخ اعلى المعايير المهنية والحصافة في إدارة المخاطر لجميع انواع التمويل الممنوح.

وقال المرزوق في بيان صحافي صادر عن "بيتك" امس إن مجلس الادارة ملتزم بذلك وبما يضمن الالتزام بالجوانب الشرعية والحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء.

ونفى المرزوق أن يكون لدى البنك اي خطط او توجه لشراء مديونيات من بنوك اخرى او أن يكون هناك اي طلب في هذا الشان تم تقديمه او سيتم تقديمه لبنك الكويت المركزي.

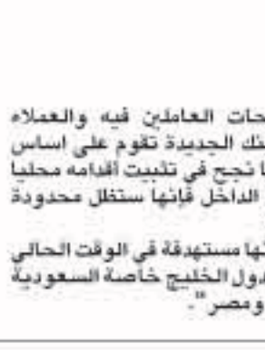
حمد المرزوق

ولفت الى انه واعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون مسؤولية مباشرة عن كل دينار يتم منحه من "بيتك" مشيرا الى التزامه تماما "باستكمال مسيرة إصلاح "بيتك" انطلاقا من المسؤولية التي ارتاى مساهمو البنك تكليفه إياها واعضاء مجلس الادارة في الجمعية العمومية الماضية".

وذكر المرزوق ان البنك

مازال رغم الإصلاحات الجذرية التي تمت خلال العام القائت بحاجة الى جهود كبيرة للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية والمالية المقدمة والتي ستصل بالبنك الى المستوى الذي يتناسب وطموحات المساهمين وآمالهم خلال الفترة القادمة.

وبين ان عجلة تطوير البنك وترسيخ مكانته محليا وإقليميا "انطلقت وان عملاء البنك سواء في قطاع التجزئة او الشركات او الخدمات المصرفية الخاصة بدأوا بالفعل بملاحظة تطور مستوى الخدمات المقدمة من البنك".

أكد أنها شهدت نموا خلال السنوات الخمس الاخيرة

الماجد: الحصة السوقية لبنك «بوبيان» من التمويل ارتفعت إلى 6 في المئة

قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في بنك (بوبيان) عادل الماجد إن الحصص السوقية للبنك شهدت نموا ملحوظا وارتفعت الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة من 3ر2 في المئة عام 2009 الى حوالي 6 في المئة حاليا.

وأوضح الماجد في بيان صحافي صادر عن البنك أمس أن الحصص السوقية للبنك شهدت هذا النمو خصوصا خلال السنوات الخمس الاخيرة مضيفا ان حصة (بوبيان) من تمويل الافراد تحديدا ارتفعت من 2ر1 في المئة الى 9 في المئة بينما يحتفظ اكثر من 14 في المئة من المواطنين الكويتيين البالغين بحسابات لدى البنك.

وذكر أن البنك أنهى استراتيجيته الخمسية 2010 - 2014 بإنجازات قوية من ابرزها ارتفاع الحصة السوقية للبنك على المستويات كافة والعودة بقوة الى الربحية التي شهدت نموا ملحوظا الى جانب العودة مرة اخرى للتوزيعات النقدية على المساهمين.

وبين أن هذا الانجاز جاء على الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة وارتفاع حدة المنافسة في قطاع المصارف الكويتية بصفة عامة والاسلامية على وجه الخصوص الى جانب التطور والنمو المتزايد لمتطلبات ورغبات العملاء اللامتناهية. ولفت الى "الانجازات التي تحققت من خلال خطتنا الخمسية التي وضعت عام 2010 وبناء عليها نشعر بالرضا عما حققناه كما انه وبعيدا عن الارقام التي تبرز نتائجنا الايجابية فإن سمعة بنك بوبيان في السوق الكويتي اصبحت مختلفة تماما عما كانت عليه قبل خمس سنوات".

وشدد الماجد على ان البنك لا يزال امامه الكثير من العمل للوصول الى مستويات اعلى ترضي طموحات العاملين فيه والعملاء والمساهمين مبينا ان استراتيجية البنك الجديدة تقوم على اساس التوسع في الأسواق الخارجية بعدما نجح في تثبيت أقدامه محليا "ومهما تزايدت فرص الاستثمار في الداخل فإنها ستظل محدودة مقارنة بتطلعات البنك وطموحاته".

وأشار الى انه لا توجد اسواق بعينها مستهدفة في الوقت الحالي "ولكن بطبيعة الحال فإننا ننظر الى دول الخليج خاصة السعودية والامارات وقطر بالإضافة الى تركيا ومصر".